ISSN 2543-392X

# مجلة البحوث في العقود و قانون الأعمال

تصدر عن مخبر العقود و قانون الأعمال

**مجلة علمية نصف سنوية محكمة متخصصة في مجال العقود و قانون الأعمال**

عدد خاص بأعمال الملتقى الوطني حولالحرية التعاقدية في ظل اقتصاد السوق
يومي30 و 31 أكتوبر 2018.
جامعة الاخوة منتوري قسنطينة
العدد الخامس / ديسمبر 2018

## فهرس المحتويات

التقرير الافتتاحي / بن حملة سامي.....

اشكالية الملتقى /علي فيلالي.....

أ. د علي فيلالي الحرية العقدية: مفهوم قديم وواقع متجدد.....08

أ.د بن حملة سامي/ أصول الحرية التعاقدية و ضوابطها في الشريعة الإسلامية.....20

د. فاضل خديجة/ **الحرية العقدية وقانون السوق**.....**30**

بوعريوة منصف/ **الحرية العقدية في ظل النظام العام الاقتصادي**.....**48**

ط.د بيلامي سارة/ **نطاق حرية التعاقد في ظل تطور قانون العقود.** .....67

ط.د عمارة أميرة إيمان/ **نطاق حرية التعاقد في قانون المنافسة**.....**88**

ط.د قردوح ليندة/ **البطلان في قانون المنافسة كدعامة لإعادة التوازن العقدي**.....**102**

د. كريمة برني/ **تكييف قاعدة العقد شريعة المتعاقدين على ضوء قانون حماية المستهلك**.....**119**

د. بوهنتالة أمال/ **الحق في العدول عن التعاقد كوسيلة لحماية رضا المستهلك**.....**135**

د. سارة عزوز/ **الالتزام بالإعلام كآلية لحماية المستهلك**.....**150**

ط.د بوعروج شعيب/ **الإلتزام بإعلام المستهلك كإجراء تقييدي للحرية التعاقدية**.....**168**

د. قسوري فهيمة/ **خصوصية الحرية التعاقدية في العرض التجاري الالكتروني طبقا للقانون 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية**.....**182**

**دبلعابد سامي/ الضمان بين الحرية التعاقدية والنظام العام في عقود الاستهلاك**.....**195**

**د بن لطرش منى / الحرية التعاقدية للبنك في منح القرض**.....**207**

ط.د زماموش نذير/ **الحماية العقدية للمستهلك في إطار وسائل الدفع الإلكترونية**.....**217**

ط.د بوحملة صلاح الدين/ حق المستهلك الإلكتروني في الرجوع عن العقد كآلية لحمايته.....234

أ. بابا عمي الحاج أحمد/ أثر التنظيم القانوني على حرية التعاقد في مجال التأمينات دراسة على ضوء قوانين التأمين الجزائرية.....247

د. بوفامة سميرة/ قيود الحرية التعاقدية والاستثمار في السوق المالية الجزائرية.....272

ط.د مخناش كنزة/ حماية المستهلك في عقد بيع العقار على التصاميم.....291

ط.د زفيزف هندة/ القيود الواردة على مبدأ حرية التعاقد في عقد البيع.....306

ط.د مانع سمية/ آثار غياب الحرية التعاقدية في إطار التعاقد المصرفي.....326

ط.د نموشي حبيبة/ مبدأ الحرية التعاقدية ضمن قانون المنافسة.....340

ط.د بورصاص أمينة/ نطاق الحرية التعاقدية في عقد البيع بالإيجار.....349

**التقرير الافتتاحي**

أ د/بن حملة سامي

مسؤول الملتقى

مدير مخبر العقود و قانون الأعمال

**بسم الله الرحمان الرحيم**

**والصلاة والسلام على أشرف المرسلين و بعد**

السادة الأساتذة المشاركون.

طلبة الدكتوراه المشاركون و الحاضرون من جامعة قسنطينة و من خارجها.

السادة الحضور.

الطلبة الأعزاء.

السلام ليكم و رحمة الله وبركاته و بعد...

يرحب بكم مخبر البحث في العقود و قانون الأعمال في رحاب جامعة الاخوة منتوري قسنطينة1 في إطار هذه التظاهرة العلمية ، حول موضوع الحرية العقدية في ظل اقتصاد السوق تحت إشراف الاستاذ الدكتور علي فيلالي من جامعة الجزائر 1 .

حيث جاء موضوع الملتقى في سياق التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و كذلك الثقافية التي عرفها المجتمع الجزائري بصفة عامة و العلاقات التعاقدية بصفة خاصة، من أجل الوقوف على مدى مواكبة المشرع الجزائري لهذه التغيرات ضمن المنظومة القانونية التي سنّها، بدأ بمبادئ الدستور الذي عرف أخر تعديل له سنة 2016.

إلى جانب أحكام القانون المدني الذي يمثل الشريعة العامة لمختلف التصرفات المالية، و هذا بالموازاة مع مختلف التشريعات الخاصة التي أتى بها المشرع الجزائري في إطار تكريسه للتوجه نحو اقتصاد السوق لاسيما ما تعلق منها بتشريعات حماية المستهلك و المنافسة والتأمينات و البنوك و تشريعات العمل و الترقية العقارية و غيرها من الأحكام التي نتجت عن هذا التحول.

وكذلك من أجل الوقوف على مدى تأثير هذه الأحكام على القواعد والمبادئ التقليدية التي تحكم العقد والحرية العقدية خصوصا التي ترتكز على مبدأ سلطان الإرادة في ظل اتساع مجالات العلاقات التعاقدية في اطار اقتصاد السوق الذي يكرس الحريات الاقتصادية و حرية السوق

غير أن الواقع الاقتصادي و الحياة القانونية أفرزت عجز القواعد العامة التي تضمنّها القانون المدني على تكريس الحماية العقدية خصوصا للطرف الضعيف اقتصاديا و اجتماعيا نتيجة لتفاوت المراكز القانونية بين أطراف العقد، حيث أصبحت القوة التعاقدية ترتبط بالمراكز الاقتصادية، لذلك قال أحد الفقهاء "jasserand" : الحرية العقدية أصبحت دون معنى بين الأقوياء والضعفاء ولا تخدم إلى مصالح الأقوياء" مشار إليه علي فيلالي :الالتزامات ص54".

لذلك وضعت الشريعة الإسلامية ضوابط للحرية التعاقدية بالرغم من تكريسها لحرية التجارة و اعتبارها من مبادئ الاقتصاد الاسلامي.

و عليه، تأتي هذه التظاهرة العلمية لبحث مدى التطور الذي عرفته الحرية العقدية في ظل اقتصاد السوق و التحديات التي تواجهها في ظل تدخل المشرع و القاضي بحجة حماية المصلحة العامة والنظام العام والطرف الضعيف .

وفي الأخير أتمنى لجميع المشاركين التوفيق في أعمالهم

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته